



16 أكتوبر 2010  
كتب: خالد عفيفي:

قال عبد المنعم عبد المقصود، محامي جماعة الإخوان المسلمين، إن حملة المداهمات والاعتقالات التي تَمَّت طوال الأسبوع الماضي طالت عددًا كبيرًا من قيادات الجماعة وأفرادها، كما شملت عددًا من المشروعات الاقتصادية المملوكة لهؤلاء الأشخاص بـ17 محافظة.

وأضاف في بيان وصل (إخوان أون لاين) إن عدد المقبوض عليهم بلغ 154، وقد تَمَّ عرضهم على النيابة العامة التي أمرت بحبس 70 منهم، وإخلاء سبيل الباقي، وإن من بين المقبوض عليهم مسؤولي وأعضاء مكاتب إدارية، كما أن من بينهم 23 طالبًا، في حين بلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تَمَّ مدايمتها 88 منشأة.

وأكد أن هذه الإجراءات تَمَّت بالمخالفة للقانون والدستور؛ الذي أكد حرية الملكية الخاصة للأفراد وعدم جواز مصادرتها إلا بحكم قضائي، مشددًا على أن هذه الاعتقالات والمصادرات تعكس تصميمًا من حكومة الحزب الوطني الحاكم على الاستبداد ومصادرة الحقوق والحريات العامة، بل والعدوان على حرمة الملكية الخاصة ومصادرتها بإجراءات معدومة ألبست ثوب القانون، كما كشفت للعالم منهجًا يعتمد على الإفصاء، وينتهج الانفراد وإلغاء قوى الشعب الفاعلة، وإلغاء الشعب ذاته!

وأشار إلى أن الأجهزة الحكومية تهدف من وراء تلك الحملة إلى إرهاب الإخوان وبتُّ الرعب في نفوس الجماهير المحيطة بهم؛ حتى لا يقولوا على دعم مرشحيهم في الانتخابات المقبلة.

وأضاف أن تلك الإجراءات لن تنال من جماعة الإخوان، بل ستزيدهم قوة؛ لأنها ستثبت في النهاية مدى ضعف الحزب الوطني في مواجهة الإخوان من خلال الممارسة الديمقراطية؛ ما يدفعه إلى اعتماد طرق المصادرة والاعتقال.

وحذّر من أن الخاسر الأكبر في ذلك هو مصر التي تشوّه ممارساتها الوطنية صورتها أمام الرأي العام العالمي، الذي من شأنه أن يفقد المستثمرون الأجانب الثقة في الاقتصاد المصري ويدفعهم ذلك إلى البحث عن بلاد أخرى؛ خوفًا من سياسة المصادرة والاعتقال.

وأكد عبد المقصود تصميم هيئة الدفاع عن هؤلاء الشرفاء على مواصلة نضالها القانوني، سالكين كل وسيلة قانونية ممكنة ومناحة في إقرار حكم العدالة والتأسيس لمستقبل يخصص فيه الجميع لحكم القانون، على أن نقف صفاً واحداً مع المخلصين من أبناء الشعب المصري الذين يدعون ضريبة الحرية مناصرين لهم ومدافعين عنهم.